بسم الله الرحمن الرحيم

محاضرة

(العلمانية: حَقيقتها، وخطرها على المسلمين)

ألقاها فضيلة الشيخ

الدكتور/ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

بجامع الإمام تركي بن عبد الله بالرياض

في يوم الخميس الموافق ١٧/ ٨/ ١٤٣٩هـ

فَرَّغها

أحمد بن السمان

أبو البنات السوداني

غفر الله له ولوالديه ومشايخه والمسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛

فهذا تفريغ لمحاضرة ألقاها فضيلة الشيخ الدكتور/ صالح بن عبد الله العصيمي في مسجد الجامع الكبير بالرياض في يوم الخميس الموافق ١٤٣٩/٨/١٧هـ باسم (العلمانية: حقيقتها، وخطرها على المسلمين)، وقد بحثت في الإنترنت ولم أجد لها تفريغاً، فقمت بتفريغها من مادة مرئية (ملف فيديو) قمت بتنزيله من اليوتيوب، وبحثت عن ملف صوتي لها؛ لأن الملفات الصوتية (MP3) أنقى في الصوت من الملفات المرئية، ولم أجد لها ملفاً صوتياً، فاستعنت بالله وفرغتها من المادة المرئية، وعليه فقد يجد المُراجع فيها بعض الأخطاء، لا سيما والصوت كان في أحيانٍ قليلة يضعف ونادراً ما يحصل تداخل وتشويش، وبالجملة فقد استفرغت الوُسع في تصحيحها وإخراجها بالصورة التي سترى.

وهي محاضرة قيمة نافعة، أردت نفع نفسي والمسلمين بها؛ خصوصاً وقد انتشر شر العلمانية وظهر.

وقد قمت بالتعليق بجمل يسيرة على هامش الصفحات أمام كل فقرة ملخصاً ما تحتويه الفقرة من الأمور المهمة، وقمت بتفسير بعض ما يُحتاج إليه والتعليق على بعض المواضع في أسفل الحاشية.

أسأل الله ﷻ أن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم نافعاً لعباده.

وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين

أحمد بن السمان

أبو البنات السوداني

١٤٤١/١/٧هـ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى وأشهد ألا إله إلا الله شهادة الحق والهدى، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله قدوة كل من اهتدى، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه سلم صلاةً وتسليماً يبلغان أقصى المدى .

أما بعد ..

مدار حفظ الدين على ثلاثة أشياء

فإن حفظ الدين أعظم الضرورات، وأهم المهمات، إذ بحفظه تُحفظ غاية الوجود في توحيد المعبود بإفراد الله وحده لا شريك له بالعبادة، ومدار حفظ الدين على ثلاثة أشياء :

۞**الأول** : الدعوة إليه بالترغيب والترهيب.

۞**والثاني**: جهاد من عانده أو رام إفساده.

۞**والثالث**: تلافي النقصان الطارئ في أصله. ذكره الشاطبي في الموافقات.

حفظ الدين أعظم وظائف الحاكم وألزمها

وحفظ الدين أعظم وظائف ولي الأمر الحاكم، وأثقل الأمانات المعلَّقة بذمته، فممَّا يلزمه للأمة حفظ الدين على أصوله المقررة وقواعده المحررة ليكون الدين محروساً من الخلل، والأمةُ ممنوعةً من الزلل. ذكره جماعة منهم الجويني في غياث الأمم والماوردي وأبو يعلى الفراء كلاهما في الأحكام السلطانية، وابن جماعة في تحرير الأحكام وابن رضوان في الشهب اللامعة.

العلماء هم نواب ولي الأمر في حفظ الدين

قِوام الدين مصحف يقضي وسيف يُمضي

ومن أرفع نُوَّاب ولي الأمر في حفظ الدين العلماءُ الراسخون والهداة المهتدون، فقِوام الدين مُصحف يقضي وسيف يُمضي، وأهل المصحف هم أهل العلم؛ لأنه شعار العلم وهم به أعلم، وأهل السيف هم أهل الحكم لأنه شعار الحكم وهم فيه أقوم، وفي المصحف بلاغُ وبيان الدين، وفي السيف الحكم به بين المسلمين، فإلى العلماء والأمراء يُرَدُّ حفظ الدين فهم أهل وِلايته أصالة ونيابة.

للدولة السعودية المقام الأعلى والحظ الأوفى في حفظ الدين

وقد كان للدولة السعودية في هذا منذ عهدها الأول الحظ الأوفى والمقام الأعلى، ولم يزل أصلاً أصيلاً في أدوارها الثلاثة كلِّها، حتى صِيغ في المادة الثالثة والعشرين من النظام الأساسي للحكم «أن الدولة تحمي عقيدة الإسلام».

يحفظ الدين بالرد على الباطل وأهله وهذه وظيفة ولي الأمر

ومن طرائق حفظ الدين الرد على الباطل وأهله، ووظيفة هذا الرد هو ولي الأمر، فهي من أفراد حفظ الدين، ومن مضامين ولايته على المسلمين. ذكره الجويني في «غياث الأمم»، وابن تيمية الحفيد في «الكَيْلانية».

الرد على الباطل وأهله يكون علمياً وعملياً

وهذا تارة يكون علمياً؛ بنقض المقالات الباطلة وكشف الدعاوى العاطلة، وتارة يكون عملياً بالزجر والهجر والرفس والتأديب بالحبس وغيره، ويُنيب ولي الأمر الحاكم في هذه البلاد من شاء في الرد العلمي للباطل كسماحة المفتي أو اللجنة الدائمة أو هيئة كبار العلماء، ويُنيب من شاء في الرد العملي على الباطل كوزارة الداخلية أو وزارة العدل أو النيابة العامة أو أمن الدولة.

الـرد العلمـي للباطـل يكون للعلماء الراسـخين لأنه لا يميز بـين اشـتباه الحـق بالباطـل غـيرهم

وإذا تعطل الواجب المطلوب شرعاً انتقل إلى غيره ممن تقوم به الكفاية وهم العلماء الراسخون، فلا يجوز لكل أحد الدخول في الرد على الباطل فإن هذا يفسد أكثر مما يصلح فرد المقالات الباطلة والدعاوى العاطلة هو للعلماء الراسخين. ذكره الشاطبي في «الموافقات»، وابن رجب في «جامع العلوم والحكم»، لأن مورده اشتباه الحق بالباطل، ولا يقدر على تمييز أحدهما من الآخر إلا العالم الراسخ .

رد الباطل وظيفة العلماء وذلـــك لأمـــور

وإعلان اختصاص الأمر بالعلماء الراسخين:

- حفظٌ للدين.
- وقطعٌ لأعناق المتسلقين.
- وصيانةٌ للشرع من أغاليط المتعجلين الذين بُلُوا بشهوة الكلام أو محبة الرئاسة والعلو.

ليس للعلماء الرد العملي

ثم الذي للعلماء هو الرد العلمي دون العملي، فالزجر والهجر، والتهديد والوعيد، والحبس والرفس، هي لولي الأمر ذي السلطان أصلاً، وقد تكون لغيره في خاصة نفسه، أو مع غيره[1]، وَفْقَ قَواعد مرعِيَّةٍ، وأحكامٍ شرعية، لا نَزَعَات نفسية، أو نَزَغَات شيطانية، أو تكوينات حزبية.

---

(١) كالأب مع أولاده أو الشيخ مع طلابه أو نحو ذلك.

دعـوى أن العلـماء لا يردون الباطل دعوى آثمـة مـن جهتـين

ولم يزل علماء هذه البلاد – في أدوارها الثلاثة إلى يومنا هذا – يساهمون بحظ وافر، وجهاد زاخر في الرد على الباطل وأهله، ومن الدعاوى المروَّجة اليوم قولهم :«إن العلماء لا يردون على الباطل». وهذه دعوى آثمة من جهتين:

❁ **إحداهما**: ادعاء الإحاطة بغيب لا يُعلم؛ فمن ذا يحيط بأحوال العلماء قولاً وعملاً ليجزم أنهم لم يسعوا في رد الباطل ولا قاموا فيه بما تبرأ به ذمتهم.

مسالك العلماء في الرد على الباطـل

❁ **والأخرى**: الجهل بمسالكهم في ذلك، فإنهم:

- تارةً يردُّون الباطل في ثوب بيان الحق المزهق له؛ فهم يبينون مقابله الذي يدمغه.
- وتارةً يكتفون بظهور بُطلانه عن إبداء شيء فيه، لكون ذلك من ضروريات الدين، أو من المشهور فساده عند المسلمين، فيميتونه بالإعراض عنه ولا ينفخون فيه روح الحياة.
- وتارةً يتركون بيان الباطل خوفَ وقوع باطلٍ أكبر، فالمفاسد درجات، وقد تُدفع مفسدة كبرى باحتمال مفسدة صغرى.

القائلون بأن العلماء لا ينكـرون الباطـل

واللاهجون بدعوى أن العلماء لا ينكرون الباطل طائفتان:

❁أهل غَيْرة وحماسة.

❁وأهل خِسَّة ونجاسة.

صفة أهل الغيرة والحماسة

فأما أهل الغيرة والحماسة؛ فحملتهم غيرتهم الدينية وحماستهم الإسلامية على ما قالوا، وهم محسنون قصداً، مُسِيؤون عملاً، خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً وبئس ما يفعلون.

صفة أهل الخِسّة والنجاسة

وأما أهل الخسة والنجاسة؛ فمنهم من يسعى لإسقاط المدرسة السُّنيَّة السلفية، التي قارنت الأدوار الثلاثة لهذه الدولة المباركة، فكانت صمام أمان، ورابطة اجتماع.

ومنهم من يرى علماءها يُزَيِّفون باطلاً يُعجبه؛ فيقصد إِضْعَافهم بتحريض الناس عليهم بدعوى أنهم يسكتون على الباطل، ويوجه أنظارهم إلى باطل آخر.

ما اتفق عليه الطائفتان الطاعنتان في العلماء

وكلا الطائفتين تَطْلُبُ[1] نفساً يُلهب المشاعر، ويُحرِّك الضمائر، يُخاطِبُ العواطف، ويُحدِثُ العواصف، وهو نفسٌ أجنبي عن الإسلام، مُستلهم من مدرسة الرأي العام، والخطاب التَّعْبَوِيِّ، والشعبية الضاغطة.

صفة العلماء الراسخين

وأولئك العلماء الذين انتصر لهم وأذب عنهم هم من ثبت لهم وصف الديانة والعلم رسماً لا اسماً، ووُجِدت فيهم حقيقتهما لا مجرد الدعوى، وعُرفوا بنور الحق والحق لا يخفى، فكما كان للأنبياء دلائلُ تدل على صدق نبوتهم، فإن لورثتهم من العلماء أماراتٍ تشهد على صدقهم وهدايتهم.

---

(١) أو قد تكون (تُطْلِق).

والصادقون الساعون في نصرة الإسلام ينبغي أن يكونوا مع العلماء بالتذكير لا النكير، والاعتدال لا الاعتداء، والإعانة لا الإهانة، فهب أن العالم لا يقوم بشيء من ذلك اكتفاءً بغيره في فرض كفاية، أو حتى عجزاً عن الواجب وعملاً بقوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ فهل يكون المخرج من الأزمة عَيْبُه وهَمْزُه، والتشنيع عليه، وتنفيرُ الخلق عنه، وإضعاف مكانته في النفوس؟! إنَّ هذا لَمِن عمل الجاهلين.

صفة المحاضرات المعقودة في الجامع الكبير بالرياض

إذا تقرر هذا، فإن المحاضرات المعقودة في الجامع الكبير هي حلقةٌ من سلسلةِ نهوضِ ولي الأمر وأهل العلم بواجب رد الباطل، تعاوناً بين الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، وإمارة منطقة الرياض، بمتابعةٍ وتوجيهٍ مباشر من سماحة مفتي عام البلاد الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، وكل ذلك بتأييد واهتمام من خادم الحرمين الشريفين وولي عهده وفقهما الله وأيدهما بالحق وأيَّد الحق بهما.

ويتقاسم أهل العلم المشاركون في هذه المحاضرات الرد على الباطل تبعاً لما يذكرونه من الحق تارة أو في محاضرات خُصصت لهذا[1] تارة أخرى كالرد على العقائد الفاسدة، والفرق والأحزاب الضالة، والمسالك والأساليب الخاطئة.

---

(١) أي للرد على الباطل.

العلمانية من أفراد الباطل الذي يُرد عليه

وإن من أفراد الباطل الذي يُحتاج إلى بيان خَطره والتحذير من ضرره باطلُ العَلْمانية، وهو الواجب الذي أُنيط بي من الجهة المنظمة لهذه المحاضرات النافعة والمجالس الماتعة.

ويتأكد اليوم واجب رد الباطل العلماني أعظم من ذي قبل؛ لما أحيط به الفكر العلماني من بهرج مدرستين متقابلتين:

المدرستان اللتان تبهرجان للفكر العلماني

۞**إحداهما**: مدرسة أَسْلَمَةِ العلمانية.

۞**والأخرى** : مدرسة عَلْمَنة الإسلام.

صفة المدرسة الأولى

فالمدرسة الأولى؛ تجعل أحكام الشرع مع العلمانية في مساق واحد فتقدم الإسلام العلماني، ويسمونه العلمانية الناعمة أو المتصالحة، وترى أن العلمانية توافق روح الإسلام، وتوصف أُنْموذجاً مناسباً للزمان والمكان.

صفة المدرسة الثانية

والمدرسة الثانية؛ ترى أن العلمانية هي الخيار الأمثل للدولة الإسلامية؛ فلن تبقى تلك الدولة ولن يتحقق لها الرُّقي إلا فوق صهوةِ جواد العلمانية، فهي تسعى سراً وجهاراً لتُحَوِّل بوصلة الإسلام نحو العلمانية.

المدرستان تدعوان إلى بناء دولة مدنية علمانية

وكلا المدرستين تغلفان دعوتهما ببناء الدولة المدنية(١)، وتدعيان أن بناء دولة حديثة وَفق أسسٍ تنموية، وصيغٍ حضارية، ومتانةٍ اقتصادية، ووحدةٍ مجتمعية، لا يكون إلا عبر طريق العلمانية.

(١) وهذه دعوى العلمانيين في كل مكان، خاصة في السودان الآن.

أساليب ترويج المدارس العلمانية للمفاهيم العلمانية

وتُروِّجُ المدرستان للمفاهيم العلمانية كسبيل كفيل بالقضاء على التشدد والغُلُو، وتستغلان الحرب على التطرف المخالف للشرع للتبشير بالعلمانية، والهجوم على شرائع الإسلام.

الحديث عن العلمانية شاق معقد لأمرين

إن الحديث عن العلمانية وغيرها من الأوضاع الفكرية الحادثة في الأزمنة المُتَوَخِّرَة حديثٌ شاقٌ معقد لأمرين :

عدم اتفاق العلمانيين على مصدر معتمد ومرجع متفق عليه

❁ **أحدُهما** : عدم وجود مصدر معتمد متفق على مرجِعِيَّتِه عند أربابه تُستمد منه تلك الأفكار تصوراً وممارسة، فهي تتشكل عبر عقول مختلفة الفهم والإدراك والبيان والمرجعية والإقليمية، فقد يَدين علماني بشيء ويجعله من مفردات العلمانية، ويقابله آخر من المدرسة نفسها لا يَعُد ذلك من مفرداتها.

تعدد الجوانب التي يتضمنها الحديث عن العلمانية

❁ **والآخر** : أَنَّهُ تتقاسم عند الحديث عن العلمانية وغيرها من الأوضاع الفكرية والثقافية الحادثة في الأزمنة المتأخرة جوانب متعددة مترامية الأطراف؛ كالدين والسياسة والاجتماع والثقافة والتاريخ، والوقت يضيق عن تناولها عبر كل تلك المحاور، ومنها ما لا يُدرِك مواقع القول فيه كل أحد فهو مما يُخص به قوم دون قوم، ومنها ما لا يدخل تحت وظيفة العالم لا شرعاً ولا عُرفاً، فيتولى مهامها جهات أخرى بإنابة وَلي الأمر لها؛ كوزارة الداخلية، أو العدل، أو الثقافة والإعلام.

كما أن الحديث عنها يتخذ مسالك مختلفة، فالحديث بلغة الثقافة والفكر، وتقديم سياق تاريخي واجتماعي وفلسفي يحوي رموزها ومدارسها، وما نشأ عنها من ممارسات الدول المؤمنة بها، واستنبات العلمانية في غيرها، له موضعه اللائق لذوي الاختصاص.

كل المذكور في هذه المحاضرة عن العلمانية موثق قائلاً ومصدراً

وأنا هنا أتحدث بكلام تُحيطه جلالة الشريعة، وسُمُوُّ العربية، وإيمان المخاطبين؛ فلا أحتاج للإكثار من المصطلحات والأسماء ذات الصلة بها، ولا استعمال غير العربية في مفردات حديثي، وعندما أذكر شيئاً عن العلمانية نصاً أو معنى فهو موثق لدي قائلاً ومصدراً.

الفرق بين مسلك العلم ومسلك الفكر في نقض الباطل

ويتميز بهذا النظر[1] وغيره التفريق بين جادة[2] العلم وجادة الفكر في نقض الباطل كالعلمانية وغيرها؛ فالعلم يضع الأمور في نِصابها، ويُقَدِّرُها بقَدْرِها، ويتناولها عبر حكم الشرع لا الرأي، والفكر يَخلط بين الواقع والمُتوهَّم، والمتغيِّر والثابت، ويكون تناوله فلسفياً يعتمد التاريخ والاجتماع غالباً.

رد الباطل صناعة العلماء الراسخين ودخول غيرهم من عمل المفسدين

وفي هذين[3] أخطأ من أخطأ عند الرد على العلمانية وغيرها؛ فدخل عليه باطل من حيث أراد رد باطل آخر؛ مما يكشف بجلاء أن رد الباطل صناعة الراسخين، وأن دخول غيرهم من عمل المفسدين.

---

(١) يعني النظر الشرعي وفق الكتاب والسنة.

(٢) الجادة هي الطريقة.

(٣) يعني (المسلكين والجادتين والطريقتين).

منازل القول في هذه المحاضرة منزلان

وقد أحسن المُرشِّحون هذه المحاضرة لما حصروا مطالب البيان فيها فيما جعلوه عنواناً (العلمانية، حقيقتها وخطرها على المسلمين) فمنازل القول فيها اثنان:

❁منزِل حقيقة العلمانية.

❁ومنزِل خطرها على المسلمين.

المنزل الأول حقيقة العلمانية

فأما حقيقة العلمانية فهي بأخص عبارة؛ **ألا يوجد الدين في حياة الناس**، فتقام شؤونها على غيره، وتستولي المنفعة والدنيوية عليها.

العلمانية تشكل شؤون الحياة المجتمعية وفق رؤية مجتمعية فقط أو وفق ظروف مؤثرة

ولا يعني هذا أن العلماني يعتقد بطلان الأديان وإنكار وجود الخالق، فإنه – وإن كان هذا موجوداً فيهم[1] – فإنه يوجد فيهم أيضاً متدينون وَفق رؤيتهم الخاصة، فنعني بجملة «ألا يوجد الدين في حياة الناس» إبعاد الدين عن شؤون الحياة المجتمعية المختلفة؛ كالسياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام والاجتماع والرياضة والفن، فهي تتشكل وَفق رؤية مجتمعية فقط، أو وَفق ظروف مؤثرة دون أدنى تدخل ديني، فلا حكم للدين فيها.

شمول دين الإسلام لجميع جوانب الحياة

ودين الإسلام فيه أحكام كثيرة تتناول هذه الجوانب وغيرها فإذا وجد الإسلام كانت منه وفيه، وفي الفكر العلماني يكون دخول الحكم الديني فيها محظوراً.

---

(١) يعني اعتقاد بطلان الأديان وإنكار وجود الخالق.

أمثلة من مناقضة العلمانية لأصول الإسلام

مناقضة العلمانية للإسلام في العقيدة

فمثلاً يقوم الإيمان في الإسلام على الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر، قال الله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾، ويرى العلماني أن الله والملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر والقدر ألفاظ يجب تجاوزها، وأنها لا تُؤدي دوراً في الاتصال البشري، ويقترح أن يتحول علم أصول الدين إلى علم الإنسان؛ فبدل الحديث عن أركان الإيمان يكون الحديث عن الإنسان؛ فالإنسان الكامل أكثر تعبيراً عن المضمون من لفظ الله. تعالى الله عما يقول الأفاكون.

مناقضة العلمانية للإسلام في النفقات

ويأمر الإسلام بإخراج الزكاة من الأموال المقدَّرة شرعاً ويجعل لها أهلاً تُدفع إليهم قال الله تعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ ويرى العلماني أن الزكاة استلاب للمال الخاص ونظام يُقَوِّض الملكية الفردية، ويعزز البَطالة، ويُشجع الفقراء على الكسل.

مناقضة العلمانية للإسلام في السياسة

ويحدد الإسلام علاقة الحاكم بالمحكوم في طاعته وعدم الخروج عليه ومنازعته بالثورات؛ قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ وقال الرسول ﷺ: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حُجَّةَ له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات مِيتةً جاهلية» رواه مسلم.

ويرى العلماني أن طاعة ولي الأمر سُلْطَوِيَّةٌ تمنح الحاكم النيابة عن الله، وأن الخروج عليه ومنازعته بالثورات؛ رفع للظلم، وتحقيق للعدالة، وإطلاق للحريات، وانتزاع للحقوق.

ويحفظ الإسلام عقول أهله من علوم الأوهام والدجل؛ فيُحرِّم السحر والتنجيم والكَهانة؛ قال الله تعالى: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ﴾ وقال النبي ﷺ: «لا تأتوا الكهان» وقال ﷺ: «من اقتبس علماً من النجوم اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد» رواه أبو داود.

ويرى العلماني أن السحر والتنجيم والكهانة علوم إنسانية وثقافات شعبية تعكس البعد الروحي للأمم – وإن لم يؤمن بها – فتحريمها تجفيف للبعد الروحي عند المؤمنين بها.

ويُنَظِّمُ الإسلام علاقة الرجل بالمرأة وفق الفروق النوعية بينهما تحت مظلة العدل؛ فيجعل من ذلك أن شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل؛ قال الله تعالى: ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ .

ويرى العلماني أن علاقة الرجل بالمرأة تُسْتَثْمَرُ بأن يكون أحدهما نداً للآخر تحت شعار المساواة دون ملاحظة فرق بينهما، وأن الخطاب الديني في القرآن المتعلق بالمرأة طائفي وعنصري؛ فكيف تكون شهادة أستاذة جامعية نصف شهادة رجل أُمِّي يعمل بواباً للجامعة التي تدرس فيها.

مناقضة العلمانية للإسلام في الاجتماع والعلاقات العامة

ويُحرِّم الإسلام أكل الربا، وشُرب الخمر؛ قال الله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ ﴾.

ويرى العلماني أن المحرَّم من الربا هو الذي يهدف لإعسار المدين أو إفلاسه أو استرقاقه وهو ما كان في القديم، وأما اليوم فهو نظام اقتضاه التطور الاجتماعي والتقدم الاقتصادي.

مناقضة العلمانية للإسلام في الاقتصاد

وأما شُرب الخمر فهو في النظر العلماني شأن ذاتي يتعلق بالذوق الخاص جداً، ولا يمكن أن يُلزم الآخرون بالامتناع عن شربه.

ويُرتِّب الإسلام عقوبات على محرَّمات تضر بالفرد والمجتمع؛ فيُقتل القاتل، وتُقطع يد السارق؛ قال الله تعالى: ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِ ﴾.

ويرى العلماني أن العقوبات الشرعية في الحدود وحشية وهمجية، لم تعد ملائمة للقرن الحادي والعشرين، فهي جُعلت لإسلام الصحراء الجاف القاسي في زمن التشريع، فلا ينبغي أن تبقى في العالم المتحضر المتطلع للتطور.

مناقضة العلمانية للإسلام في العقوبات

وإنَّ كل تلك الأحكام الشرعية التي مَثَّلتُ بها؛ في المعرفة، والسياسة، والاقتصاد، والثقافة، والاجتماع، وأشباهها، هي وَفق المنظور العلماني من إدخال الدين في الحياة العامة، وتسلط الكَهَنُوت، والوِصاية على الخلق في تسيير حياتهم –كما يحلو قوله بلغة القوم-.

اتفق العلمانيون على أصل كلي وهو تنحية الدين عن حياة الخلق

وسواء اتفق العلمانيون على تلك الرؤى المتقدمة في المسائل المضروبة مثلاً أم اختلفوا، فهم لا يختلفون في الأصل الكلي الجامع لها وهو **تنحية حكم الدين عن حياة الخلق**.

وبوضوح أكثر هو **تفريغ حياة الإنسان من حكم الله ونفي سلطان الله في شرعه على خلقه في أرضه**.

وهم يُصرِّحُون بأن التشريعات العلمانية تريد الانتصار للإنسان وليس للسماء، حتى قال قائلهم: «إن العلمانية إله جديد يقرر أفعال الخاضعين تحته».

شبهات العلمانيين التي يستميلون بها الناس

ويُراوِغ العلمانيون في تقديم حقيقة صادقة عنها عند خطابهم الناس لاستمالتهم، وينصبون حبائل الاصطياد بعبارات مموهة خداعة فيتحدثون عن حكم الكفاءات، وضمان الحريات[1]، ودور العلمانية الواسع في تحديث الحياة الإنسانية، وتقديم مزيد من رغد المدنية، وأنه لا مشكلة للعلمانية مع الدين؛ فهي تكريم للدين، وأحسن حاضن له؛ لأنها تحمي الإيمان،

(١) وحقيقة الكفاءات عندهم من لا علاقة لهم بالدين ولا صلة لهم به، لا كما يظن كثير من الناس أنهم يقصدون الأكْفاء فيما يُقلدون من مناصب، وحقيقة الحريات عندهم الانحلال من كل دين وخُلُق.

وتُنزِّه إيمان الناس عن عبث رجال الدين ورجال السياسة معاً، فتحفظ – كما يقولون – الـمُقدَّس من الـمُدنَّس.

العلمانية تتحكم في الدين وتحكم عليه

وعند المحاققة[1] والسبر في غور الفكرة العلمانية؛ نجدها تتشكل من إلغاء حكم الله في شؤون الحياة، وتتحكم في المقبول والمرفوض من الدين، فهي التي تقرر ذلك. حتى قال أحدهم: «تهدف العلمانية إلى بناء مجتمع بدون إله».

حقيقة العلمانية أنه لادين مع الحياة ولاحياة مع الدين

وقد تُرجم عن حقيقة العلمانية بعبارات مختلفة لا تفي بحقيقة الحال، ولا تُقارن صدق المآل، فحقيقة العلمانية **لا دين مع الحياة ولا حياة مع الدين**[2]، وللفرد أن يمارس معتقداته وَفق دائرته الخاصة فقط.

العلمانية في تطبيقاتها كلها تنفي سلطان الشرع على بناء الحياة

وتتجلى هذه الرؤية العلمانية عبر تطبيقات واسعة في شؤون الحياة تتغير أفرادها وتتجدد زماناً ومكاناً ومجالاً، ويكفيك فهم الإطار الكلي لتلك التطبيقات وهو نفي سلطان الشرع على بناء الحياة، فلا يُقبل الحكم على شيء من مفرداتها بكونه حلالاً ولا حراماً.

---

(١) أي البحث عن الحقيقة.

(٢) وتعني هذه الجملة أن الحياة والدين لا يجتمعان البتة، فهما نقيضان إذا وُجد أحدهما ارتفع الآخر.

فلا حلال وحرام في السياسة، ولا حلال ولا حرام في الاقتصاد، ولا حلال ولا حرام في التعليم، ولا حلال ولا حرام في التربية والأخلاق، ولا حلال ولا حرام في الثقافة والإعلام ولا حلال ولا حرام في الرياضة ولا حلال ولا حرام في الفن.

الإسلام حكم الله وهو يستوعب الحياة كلها

والإسلام الذي هو حكم الله يأبى ذلك؛ فإن عبادتنا الله تدور على خضوعنا وحبنا له، وهذا الخضوع والحب لا يتبدى في زاوية المسجد فقط؛ بل يستوعب الحياة كلها؛ لأننا نحن وزينةَ الحياة الدنيا عبيد مملوكون لله، ولا نتصرف في مُلك الملك بغير إذنه.

الإسلام واسع قادر على إقامة الحياة الطيبة

ولا يَضيق حكم الله عن إقامة حياة طيبة، تواكب متغيرات الزمان والمكان، وتراعي قوانين القوى والغلبة، فمن خصائص الإسلام؛ امتزاج التشريع بالسلطان امتزاج الروح بالبدن، والقواعد المستمدة منه تُمكِّن من بناء حضارة مع ثباتٍ على حكم الله، وعمل بشريعته، فَثَمَّ مجالات واسعة لمضائق الأنظار، ومعارك الحياة التي تجعل العبد عاملاً بدين الله، مراعياً أحكامه، متلائماً مع ما يُحمل عليه.

بعض القواعد الشرعية المصلحة للبلاد والعباد

فمن القواعد المانحة إصلاحاً وَفق الشرع:

- اعتبار القُدرة والعجز.
- وأن تصرف ولي الأمر في الرعية منوط بالمصلحة.
- ويجوز في الجهاد ما لا يجوز في غيره.
- والضرورات تبيح المحظورات.
- وتفويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعلاهما.
- وتدفع أكبر المفسدتين بارتكاب مفسدة صغرى.
- وإنما الطاعة في المعروف.
- ولا ننزع يداً من طاعة.
- والضرر يُدفع بقدر الإمكان.

هذه القواعد تقدم حلولاً ولا تبطل الإسلام

إلى غير ذلك من القواعد الشرعية التي تقدم حلاً من الإسلام يتم به بناء حياة طيبة.

وهذه القواعد الشرعية لا تُطَوِّعُ الإسلام وَفق الحياة، ولا تُستخدم جسراً لترك العمل به؛ لكنها تقدم حلولاً بمنزلة الإنعاش والحفاظ على استمرار العمل بشرع الله، وفق حدود مُقَدَّرة يحكم بها الراسخون.

ولتحقيق إدراكٍ صحيحٍ للعلمانية لابد من تمييز أصلين:

أصلان يحددان المفهوم الصحيح العلمانية

۞ **الأصل الأول** : أنَ دائرة المسائل المتنازع فيها بين حكمين شرعيين بخلاف مُعتد به من عالم ذي أهلية له أدلته؛ فالقول بأحدهما ليس من العلمانية، فهذا القول وذاك كلاهما دائر في فضاء النظر الفقهي الصحيح.

الأصل الأول إذا كان التنازع بين علماء معتد بهم فلا يكون أحد الأقوال علمانياً

وينبغي هنا ملاحظة أمرين يتعلقان بدائرة المسائل المتنازع فيها:

حقيقة الخلاف المقبول

أحدهما : أن انعقاد الخلاف الكاسب للاحترام هو الواقع بين علماء معتد بهم يُعَوِّلُون على دلائل الشرع، فلا محل هنا لغيرهم ممن يتسورون محراب العلم وليسوا من أهله المتأهلين.

فإذا قُدِّر وجود مثل هذا الخلاف في قيادة المرأة للسيارة بين علماء معتد بهم يُعَوِّلون على دلائل الشرع، فإنه يمتنع أن يكون القول بالتحريم غلواً وتشدداً، ويمتنع أيضاً القول بأن الإباحة علمانية ورقة دين.

المسألة المتنازع فيها لابد أن يجري القول فيها وَفق السياق الفقهي لحدود المسألة

والآخر: أن يكون جريان القول في المسألة المتنازع فيها وَفق السياق الفقهي لحدود المسألة، دون إرسال القول في مساحات لا حدود لها؛ فالقول في تلك المسألة المضروبة مثلاً للمتنازع فيه يجري وفق السياق الفقهي لحدودها؛ فالمحرمون يبيحون لها قيادتها في حال ضرورة؛ كإنقاذ من مهلكة، أو فرار بدين أو نفس أو عرض أو مال، والمبيحون يحرمون عليها قيادتها عند السفر بغير محرم، أو خروج دون إذن والد أو زوج.

والمقصود أن دائرة المسائل المتنازع فيها بين علماء معتد بهم يعولون على دلائل الشرع لا يصح فيها وصف أحد القولين بكونه واقعاً علمانياً.

لا يقال لأحد (علماني) لمجرد مخالفته لحكم شرعي مالم يستبعده

وكذلك تلك المسائل التي تخالف الشرع لا يمكن أن تكون برهاناً صادقاً على علمانية أحد فهي – مع التحريم – نشأت من مخالفة حكم الشرع، لا من استبعاد حكم الله بدعوى أنه لا مدخل له ولا اعتداد به فيها، فالوقوع في المعاصي كأكل الربا، وارتكاب الزنا، وشرب الخمر، واستماع الموسيقى والغناء، وكشف المرأة وجهها بحضرة الرجال الأجانب، لا يصدق معه اسم العلمانية على أحد واقع فيها ما لم يتم تنحية الحكم الشرعي فيها بإلغائه ومحاربته وازدراء العمل به بدعوى أنه لا حكم للدين في هذا.

فهذه الأمور المذكورة لا تخرج عن اسم المعصية عند المحرمين لها وإن كان منها ما هو من الكبائر ومنها ما هو من الصغائر.

القواعد المتقدمة لا تُصيِّر الحرام حلالاً

وما تقدم ذكره من القواعد الفقهية في إصلاح وبناء الحضارة لا يقلب الحرام حلالاً، ولا يَصِيرُ معه المنكر معروفاً، فعندما أُحَدِّثُك عن كون الضرورات تبيح المحظورات، وأنه ترتكب المفسدة الصغرى لدفع الكبرى، وغير ذلك مما تقدم، لا يعني أن هذه المحرمات تكون حلالاً، ولكن يقع فيها من يقع ويعلم أنها معصية ويستغفر الله ويتوب إليه كما قال أبو أيوب الأنصاري ﷺ: إن النبي ﷺ قال: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شرقوا وغربوا» قال أبو أيوب: «فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فننحرف عنها ونستغفر الله».

والزجر عن إيقاع اسم العلمانية على تلك الأعمال لا يعني السكوت عن إنكارها، والتحذير من عواقبها ببيان حرمتها، والنكير عليها وعلى دعاتها وفق ما توجبه الشريعة، لا الرأي والهوى، فهذه سبيل المؤمنين.

يجب الرد على العلمانية وفق ما توجبه الشريعة

وهذا البيان لحدود العلمانية من جهة ما يندرج فيها وما لا يندرج هو لوضع الأمور في نصابها؛ كي لا يقع تجاوزها بالتكفير ولواحقه.

عدم معرفة حدود العلمانية وما يندرج فيها وما لا يندرج قد يوقع في التكفير ولواحقه

۞ **والأصل الثاني** : أن إنزال أحكام الأسماء وما يترتب عليها؛ كالحكم بالعلمانية على أحد يكون بملاحظة الظاهر؛ ومهما أوتي العبد من فطنة وذكاء، وقدرة على استشراف المستقبل، لم يكن مأذوناً له شرعاً أن يُحاكم الناس إلى قراءته ويحكم عليهم برؤيته، فهو مأمور شرعاً بالحكم على الظواهر وَوَكْلِ سرائر الخلق إلى الله، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا تَبۡتَغُونَ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾.

الأصل الثاني :أن الحكم على أحد يكون بملاحظة الظاهر

إذا عَقَلْتَ حقيقة العلمانية ومضمونها، فَلْتَعْلم أنها تتسرب بوسائل مختلفة إلى أذهان المسلمين من خلال أصول تُجسِّد روح العلمانية في المدارك البشرية، وربما تجري تلك المقالات على ألسنة ناس لا يدركون ما باطنها من الشر[1].

الوسائل التي تتسرب بها العلمانية إلى أذهان المسلمين

---

(١) كما يهتف كثير من الناس في بلادنا السودان وغيرها بالمدنية والحرية والمساواة وهم لا يفهمون حقائق هذه الشعارات وما تنطوي عليه من الشر.

منهـا الإيهـام بغيـاب الفهـم الصـحيح للإسـلام

فمن تلك الأصول الإيهام بغياب الفهم الصحيح للإسلام، ووقوع الأمة طُوال تاريخها في الخطأ وعدم إدراك الناس جوهر الدين، واعتبر هذا في دعوى عدم شمولية الإسلام، فالعلمانيون لا يرونه شاملاً يستوعب حياة الناس، ويخصونه بجوانب وَفق أذواقهم ويزعمون أن القول بشمولية الإسلام [هو][1] عدم إدراك لجوهره وحقيقته.

إلغاؤهم لبعض الآيات والأحاديث التي تعارض أصولهم

ومن أبرز انعكاسات ذلك في الأصول التي يقررونها؛ أن الدولة وَفق المنظور العلماني تُحارب حاكمية السلطان؛ فلا حكم له على وجه الاستقلال، وهو خاضع لأدوات تُقَيِّد سلطانه، وليس له حَصَانة تمنع معارضاته وكسر جبروته، فيُلْغون عشرات الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية التي تدعو إلى طاعة ولي الأمر في المعروف، وتُحرِّم منازعته والخروج عليه، وتأمر بالصبر على جَوْرِه.

ومنها المبالغة في تعظيم الدنيا والحرص عليها

ومنها المبالغة في تعظيم الحياة الدنيا وتكريس الجهود لنيل لذاتها وتغييب النظر الأُخْرَوِي، وتغيير الحقائق الشرعية والعرفية، وإخضاعها للمادية، والله سبحانه وتعالى جعل في دينه وحكمه نظرة متوازنة للدنيا والآخرة ؛ فقال الله تعالى: ﴿وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَا﴾.

(١) حصل انقطاع وتداخل للصوت عند هذا الزمن من المحاضرة وهو (٣٢:٠٦) الدقيقة الثانية والثلاثون والثانية السادسة. ولعل الكلمة التي أثبتها بين المعكوفتين هي ما قالها الشيخ استناداً على حركة شفتيه أثناء المقطع.

وإذا غاب النظر الأخروي لم يبق في نفوس العاملين الثواب والعقاب، والوعد والوعيد، فيقارِن سلطان النظرة المادية ألا يُرى للحكم الشرعي مجالٌ في شيء من حياتنا الدنيا، وربما عُدَّ حكم الإسلام في شؤونها تعويقاً للتنمية، وتقزيماً للتطور، ومحاربة للوطن، وهجوماً على الوطنية.

واعتبر هذا بالحديث عن مكاسب الاتجار بالحرام وجمع المال من وجوه حرمها الإسلام؛ فإن الله أحل منها ما أحل، وحرم منها ما حرم، وبالنظر الاقتصادي العلماني لا يعتد بالحكم الديني في المال فهم ممن قال الله فيهم ﴿ فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنۡيَا وَمَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖ﴾.

ومنها المبالغة في تعظيم العقل وتقديسه

ومنها تعظيم العقل، والمبالغة في تقديسه، والدعوة إلى إطلاق حريته في بحار الأفكار، فالعقل أولاً ولا شيء ثانياً، فالسلطان على الإنسان هو العقل، والله سبحانه أنزل منه وحياً يحكُم، وجعل للإنسان عقلاً يفهم، فالوحي نَصُّ الحكم، والعقل آلة الفهم، قال الله تعالى ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾ وقال تعالى ﴿ فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ ﴿١٠﴾ مَا كَذَبَ ٱلۡفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ أي حصل إدراك العقل للوحي بآلته وهي القلب موافقاً لما رأته العين، فالعقل وعاء فهم الوحي لا جهاز الحكم عليه بالقبول أو الرد؛ لقصور العقل عن الإحاطة بكل شيء؛ فهذه الأرواح السارية في أبداننا، والأحلام التي نراها في مناماتنا، والموت الذي تنتهي به حياتنا، كلها أشياء تخالطنا وتعجز العقول عن فهم حقائقها.

العقل وعاء فهم الوحي لا جهاز الحكم عليه

الاختلاف بين عقول الناس وبين عقل الواحد بحسب أحواله

ثم العقل الذي يُراد جعله حاكماً هو مختلف النسبة بين الخلق بل المخلوق الواحد له عقول عدة بحسب أطوار عُمُرِه فتىً، فشاباً، فكهلاً.

من مفاسد تقديس العقل هجر الحكم الشرعي

وينشأ من بث هذا التعظيم المبالغ فيه للعقل هجر الحكم الشرعي وعدم اعتماده؛ إذ ليس مصدره العقل، فلا يحتمل الفكر العلماني أن تحدثه عن حدود علاقة الرجل بامرأة ليست من محارمه؛ لأن حديث «لا يخلون رجل بامرأة ألا ومعها ذو محرم» لا يقبله العقل بدعوى أن الرجل والمرأة جنس بشري فَخَلْوَة الرجل بامرأة ليست محرماً كخَلْوة رجل برجل، وخلوة امرأة بامرأة، وهذا مناقض تصديق الرسول ﷺ.

ومنها الجراءة على الفتوى في مسائل الشرع

وأن ميزان ذلك هو القدرة على الكلام فقط

ومنها استباحة حَرِم القول على الله في أحكام الحلال والحرام، والجراءة على الكلام في مسائل الشرع بإصدار الأحكام دون أهلية معتمدة، فكل مسألة دينية تَقْبل التناول بالحكم فيها من آحاد المجتمع ما دام أحدهم قادراً على الكلام فقط، فأحكام الحلال والحرام حمىً مستباحٌ لكل خائض فيه.

ومنها ادعاؤهم حقاً يريدون به باطلاً كقولهم «إن الدين للناس كلهم»

ويدَّعي أولئك أن الدين للناس كلِّهم. وهذا حق باعتبار مخاطبتهم به، لا باعتبار بيانهم له، وتعبيرهم عنه، فقد جاء إلينا رسول واحد يُبلِّغ الدين، وأُمِرنا باتباعه جميعاً، ولم يُؤذن بالكلام في أحكام الدين إلا لمن له اطلاع عليه، ومعرفة به، وأخذ عمن قبله، ممن جعله النبي ﷺ وارثاً له فقال: «العلماء ورثة الأنبياء» رواه أبو داود. وهؤلاء هم أهل الذكر الذين أُمرنا بسؤالهم كما قال الله تعالى ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

واعتبر هذا بالحديث الدائر عن حكم إغلاق المحلات التجارية في أوقات الصلاة، فربما عَدَدت المتكلمين أُلوفاً مؤلفة، ويندُر أن تجد فيهم من هو مؤهل شرعاً لبيان الحكم، فمن ذا الذي جرهم للمستنقع سوى لوثَةِ الجراءة على الكلام في مسائل الشرع بلا خِطام ولا زِمام.

ومنها تهوين الأحكام الدينية والاستخفاف بالشرائع

ومنها تهوين الأحكام الدينية والاستخفاف بالشرائع، فهم يُدندنون حول الحفاظ على أركان الإسلام الخمسة فقط وأن ما عداها هي فروع يجب أن تخضع للنظر الإنساني.

ولا فرق في الإسلام بين هذه الخمس وغيرها باعتبار كونها أجمع حكم لله تعالى فالذي حكم بها هو الذي حكم بالسياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام والاجتماع والفن والرياضة وهو الذي له الحكم وإليه ترجعون.

عقد البيعة لولي الأمر مجمع عليها

وإذا كان تحديدها بأن الخمسة مُجمع عليها؛ ففي شرائع الإسلام ما هو مجمع عليه وليس من الخمس؛ فبيعة وَلي الأمر مثلاً، وهي عقد السمع والطاعة له في المعروف من غير معصية الله مجمع عليها، ودلائل القرآن والسنة فيها متكاثرة، ووفق التقرير العلماني لا بيعة في الإسلام؛ فهي خارج دائرة الأركان الخمسة، وتُعد البيعة في المفهوم العلماني تكريساً للاهوت الحاكم، ومنحه القداسة في تنفيذ ما يريد في الناس، ولا تصح لديهم وِلاية من انعقد حكمُه ببيعة.

ثم إن النَّغْمَة العلمانية حول تعظيم الأركان الخمسة هي خِدعة صفراء لاستلاب البسطاء، فالحقيقة المجموعة من متفرقات التدوين العلماني العربي التنادي لإبطال هذه الخمس.

دعوى العلمانيين المحافظة على الأركان الخمسة خدعة صفراء

ففي المفهوم العلماني أن الشهادتين تمثل الشهادة النظرية والعملية على قضايا العصر وحوادث التاريخ فقط، وأن الشهادة لمحمد ﷺ بالرسالة ليست من الإسلام لأنها أضيفت إلى الآذان فيما بعد؛ إذ كان الإسلام في البداية دعوة فقط إلى لقاء كل الأديان.

إبطال العلمانية للركن الأول وهو الشهادتان

أما الصلاة فليست واجبة، وهي مسألة شخصية فُرِضَت لتَلْيين عَرِيكة العربي، وتعويده على الطاعة للقائد، وتُغني عنها رياضة اليوغا[1].

إبطال العلمانية للركن الثاني وهو الصلاة

أما الزكاة فهي أيضاً ليست واجبة، وإنما اختيارية، ولا تؤدي الغرض لأنها تراعي معهود العرب في حياتهم التي كانوا عليها وهي مُقدِّمة يحثنا فيها الإسلام على الوصول إلى الشيوعية المطلقة.

إبطال العلمانية للركن الثالث وهو الزكاة

أما الصوم فكذلك ليس فرضاً، وإنما هو للتخيير وهو مفروض على العربي فقط؛ لأنه مشروط بالبيئة العربية، ولذلك فالصوم بالنسبة للمسلم غير العربي مجرد دَلالة وعبرة دينية. بل إن الصوم يحرم على المسلمين في العصر الحاضر لأنه يقلل الإنتاج.

إبطال العلمانية للركن الرابع وهو الصوم

(١) نوع من الرياضات البدنية يزعم أهلها أنها تحسن السيطرة على الجسم والعقل وتكسب الراحة.

إبطال العلمانية للركن الخامس وهو الحج

أما الحج فإنه من الطقوس الوثنية العربية القديمة التي أقرها الإسلام؛ مراعاة لحال العرب، وما هو إلا تعبير عن الحنين إلى أُسطورة العَوْد الأبدي، وليس من الضروري أن يقام بطقوسه المعروفة، إذ يكفي فيه الحج العقلي أو الحج الروحي.

فلم يبق من الأركان الخمسة في المفهوم العلماني سوى الأسماء، فيمكن أن يكون هذا هو مقصود من يروج منهم دعوى الحفاظ عليها.

ومنها إشاعة ثقافة الخلاف، والاختلاف شماعة الانفلات وسلاح الشتات

ومنها إشاعة ثقافة الخلاف وإمكان قبول المختلف مطلقاً وتصوير أن أحكام الشرع مختلف فيها بين علمائه وجعل مجرد وجود خلاف ولو كان ساقطاً مسوغاً لاختيار أي قول ولو لم يكن من الأقوال المعتمدة في الإسلام، فالاختلاف شماعة الانفلات وسلاح الشتات.

ما أجمع عليه العلماء أضعاف أضعاف ما اختلفوا عليه

ومع كونهم لا يعولون على النص الشرعي في الأحكام العامة، فيقولون لا حجة في الكتاب والسنة، فهم يستغفلون الناس باعتبار خلاف الفقهاء، وما أجمع عليه من الأحكام أضعافُ أضعافُ ما اختلف فيه، وهي المسائل الشائعة في العمل العام للمسلمين، أما الخلاف فمع وقوعه فهو قليل بالنسبة لها، ويكاد يكون أضيق دائرة بخصوص العمل. ذكر معنى هذا أبو إسحاق الإسفرائيني في «شرح الترتيب» وابن تيمية الحفيد في كتاب «الاستقامة».

ليس كل خلاف معتبراً

زِد على هذا أنه ليس كل خلاف ذو اعتبار، وكذلك فمجرد وقوع الاختلاف لا يعني توسيع دائرة الأخذ منه لكل أحد كما يشاء، فالحق واحد، والقاضي العدل بين المختلِفِين الدلائل والبينات من أهلها الثقات، فالأمر كما قال ابن السِّيد الأندلسي: «إن اختلاف الناس في الحق لا يوجب اختلاف الحق في نفسه».

والذي يُبيح اليوم الاختلاف في مسائل تُرى هينة، سيبيحه غداً في التوحيد والشرك، والسنة والبدعة، والجماعة والافتراق، والسمع والعصيان المدني .

ومنها: الإزراء بالعلماء، والاصطياد في الماء العكر، وتعميم الأخطاء الفردية، وتصوير الماديين على أنهم قادة وموهوبون وأذكياء

ومنها الإزراء بعلماء الشرع، ووصفهم بالتشدد، وابتغاء الحط من قدرهم تصريحاً أو تلميحاً، والاصطياد في الماء العكر، وتعميم الأخطاء الفردية، وقصر اسم العلماء على الماديين فقط، وتصوير أن القادة والموهوبين والأذكياء والمبدعين والعباقرة والقدوات هم الدائرون في فلك المادة فلا محل لغيرهم، أما الخارجون عن دائرة المعرفة المادية فهم بسطاء، وسطحيون، وجهال، وحيارى، وتقليديون، ومغفلون، وقد قال الله ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ وقال النبي ﷺ «العلماء ورثة الأنبياء» رواه أبو داود وغيره.

العلماء صمام أمان

فهم صمام أمان حفظ الدين بين المسلمين، وليسوا معصومين، ومن تبين خطؤه منهم ففيهم من يتكفل بردِّه، وقد يتلبس بالعلم من ليس من أهله، فالعبرة بمن وُثِق بعلمه ودينه.

سبب إزراء العلمانيين على العلماء الربانيين

والمستدعي هذا الإزراء والعيب هو كونه سُلَّماً إلى تنحية حكم الله، فالعلماء بعد موت النبي ﷺ هم حراس الشريعة لوِرَاثتِهم لها، وإذا أُزيح الحراس كسرت خزانة الشريعة وعبَث بها العابثون.

ويُصوِّرُ هؤلاء أن العلماء مؤسسة تحكم باسم الله وتحيط نفسها بقداسة خاصة، مُستَجِدِّين أُنموذج الكنيسة في القرون الوسطى؛ ليُلْهِمهم ذلك مزيداً من المضي في نشر الفكرة العلمانية، وهو شيء يوجد في الأذهان لا حقيقة له في الخارج.

ومنها رمي أهل الحق بالباطل، وتوزيع التهم المعلبة مسبقاً

ومنها رمي أهل الحق بالباطل، وتوزيعُ التهم المعلبة، فمن قاموس الاتهام قولهم : أصولي، رادكالي، رجعي، متخلف، أُحادي، إقصائي، متسلق، متأسلم، صحراوي القالَب، بدوي الفقه، ضيق الأفق. وهم مُؤتمُّون بآبائهم الأولين المذكورين في قول الله تعالى ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾.

أهل الباطل في كل زمان يلقبون أهل الحق بالألقاب الشنيعة لإرهابهم وحمله على تركه وعدم بيانه

ومن طريقة أعداء الحق في كل زمان أنهم يُلقبون حملة الشريعة بالألقاب الشنيعة، ويَدَّعون صحتها على رأيهم الفاسد، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي ﷺ بألقاب افتروها، فيجعلونه تارةً مجنوناً، وتارة شاعراً، وتارة كاهناً، وتارة مفترياً، وكل ذلك لإرهاب أهل الحق، وحملهم على تركه وعدم بيانه، وتبشيع حالهم بين الناس، وزرع رفض الحق لرفض أهله في زمن يفتقر فيه كثير من المتكلمين إلى صحة الديانة وصدق اللهجة.

ومنها تسطيح حفاظ المجتمع الديني

ومنها تسطيح[1] حفاظ المجتمع الديني، وجعله تقاليد وعادات وأنماط فقدت الزمان والمكان[2]، فتلك المتانة المجتمعية التي نراها في تعظيم شعائر الله، وحفظ الشريعة، وصيانة الأصول، وحراسة الفضائل، تمثل عندهم أغلالاً يَرفُس فيها المجتمع وُضعت في أعناق أهله وأيديهم عبر تراكمية زمانية وتموضعية مكانية وُلدت من رَحْمها تلك المتانة.

مثال لتسطيح العلمانيين حفاظ المجتمع المسلم

فتغطية المرأة وجهها هي عند قوم اليوم شذوذ عن النسق البشري، وثوب أجنبي عن الإسلام، فرضته مرحلة زمانية، وتم فيه لَـيُّ نصوص الأدلة لأجل قهر المرأة، فهكذا وُجد عند السعوديين فقط .

أولم يسمع هؤلاء أن رجلاً يقال له أبو حامد الغَزَّالي – توفي سنة خمسٍ وخمسمائة – وكان عراقياً أنه قال: «لم يزل الرجال على ممر الزمان مكشوفي الوجوه والنساء يخرجن منتقبات»، وأن رجلاً أندلسياً، من البلاد التي سطعت منها شمس الحضارة على أوروبا، هو أبو حيان الأندلسي – المتوفي سنة خمسٍ وأربعين وسبعمئة – ذكر أن المرأة في بلاد الأندلس لم يكن يظهر منها إلا عينها الواحدة، وأن ثالثاً يمانياً، هو محمد بن علي المَوْزَعي – المتوفى سنة خمسٍ وعشرين وثمانمئة – قال: «لم يزل عمل الناس قديماً وحديثاً في جميع الأمصار والأقطار فيتسامحون للعجوز في كشف وجهها ولا يتسامحون للشابة ويرونه عورةً ومنكراً»، وبعدهم قال رابع من بلاد مصر،

---

(١) يعني يزعمون أنه (سطحي) وهي كلمة ذم يُراد بها السذاجة وقلة الخبرة في التعامل مع الأمور.

(٢) يعني قد كانت لزمان مضى ومكان غير هذا المكان؛ فهي لا تناسب الزمان والمكان.

هو ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمئة: «ولم تزل عادة النساء قديماً وحديثاً يسترن وجوههن عند الأجانب».

بيان شناعة تسطيح حفاظ المجتمع المسلم

ولست هنا للحديث عن حكم تغطية المرأة وجهها وما ذُكر فيه من إجماع أو خلاف، وفتاوى أعلى جهة علمية شرعية كسماحة المفتي واللجنة الدائمة هي وجوب تغطيته وحُرمة كشفه. لكن مقصودي هنا بيانُ شناعة تسطيح حفاظ المجتمع وتَدَيُّنِه الفطري، وتصويره شذوذاً مقرفاً مانعاً من شم رائحة الحياة الجميلة.

ومنها دفع الناس إلى التمرد عن المألوف بإغرائهم بالشعارات البراقة السراقة

ومنها دفع الناس إلى التمرد على المألوف الموافق للشرع القويم والعرف المستقيم، وإلهاب حماسهم نحو الانفلات، ومقت ما نشؤا عليه من فطرة قويمة، وأخلاق مستقيمة، ويتم إغراء الناس بتلك المساوئ في ظلال شِعارات براقة سراقة؛ كالحرية، وكسر القيد، والاختيار الذاتي، ووأد ثقافة العيب.

ومنها إضعاف الغيرة

وأَجَلُّ مثال اليوم تجد فيه هذا – مع اختلاف الأدوات – إضعاف الغَيْرة، تلك القيمة المعظمة شَرعاً وعُرفاً، قال رسول الله ﷺ «إن الله يغار، وإن المؤمن يغار»، وقال أيضاً «أتعجبون من غَيْرة سعد، فوالله لأنا أَغْيَرُ منه، والله أَغْيَرُ مني».

ومنها تسويغ وقوع المنكرات وتجاوز الحد في إعذار الواقعين فيها

ومنها تسويغ وقوع المنكرات، وتجاوز الحد في إعذار الواقعين فيها، وما لم تستوعبه دعاواهم فُتحت له أعذار الكبت والمرحلة العمرية واستشراف المخفي[1]، ومن رَفَعَ قَوْل الحق في بيان حرمتها فهو أحادي الرأي وإقصائي الرؤية وسلطوي على المجتمع يمارس الوصاية. وأهونهم قولاً من يقول: «من أرادها فهي له ومن لم يردها فلم يُجبَر عليها».

وذلك كله غفلة عما في الإسلام من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال الله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ وقال ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾.

وليس وقوع المعصية من أحدنا مستبعداً؛ فكل ابنِ آدم كُتب عليه حظه من الذنب، لكن الحقيق بالذم والتقبيح نفخُ روح الاستكبار، وعدمُ الخضوع لله عند فعل المعصية لالتماس الهداية والتوفيق للتوبة، وإعلان الندم والاستغفار.

عزل الدين عن الحياة باطل بدلائل القرآن والسنة والإجماع والعقل والفطرة

فإذا عَرَفت أن حقيقة العلمانية عزل الدين عن الحياة، فإن تَنْحِية دين الإسلام عن حياة الفرد والجماعة باطل بيِّن البطلان، واعتقاد بطلانه من قطعي الأحكام بدلائل القرآن والسنة والإجماع والعقل والفطرة.

(١) يعني يعتذرون للواقع في المنكرات بهذه الأعذار إن لم يجدوا له عذراً صحيحاً.

فأما القرآن؛ فمن الآيات المبطلة العلمانية، المقررة خضوع الحياة كلها لله، وكونها تحت حكمه، قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾.

دلائل القرآن

وأما السنة؛ فالأحاديث النبوية المبطلة العلمانية كثيرة؛ منها قوله ﷺ: «خذوا بكتاب الله وتمسكوا به» رواه مسلم. وقوله ﷺ: «يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن تمسكتم به ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه» رواه النسائي في «السنن الكبرى»، وقوله ﷺ: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى» قالوا : يا رسول الله! ومن يأبى. قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى» وقوله ﷺ: «جُعل الذل والصغار على من خالف أمري» رواه أحمد وإسناده حسن وقوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد». وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «خط رسول الله ﷺ خطاً بيده ثم قال: « هذا سبيل الله مستقيماً»، ثم خط عن يمينه وعن شماله خطوطاً ثم قال : «هذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه» ثم قرأ «﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾» رواه أحمد وغيره.

دلائل السنة

دلائل الإجماع

وأما الإجماع فقال ابن حزم في «مراتب الإجماع»: «واتفقوا على وجوب الحكم بالقرآن والسنة والإجماع» وقال ابن تيمية الحفيد في «رسالة أحوال التتار» : «ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سَوَّغ اتباع غير الإسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد ﷺ فهو كافر». وعدَّ محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله – من نواقض الإسلام المجمع عليها من اعتقد أن بعض الناس لا يجب عليه اتباع النبي ﷺ وأنه يسعه الخروج عن شريعته.

دلائل العقل

وأما العقل فالإنسان روح وبدن، ولو قُدِّر أنه يتحكم في بدنه ويعرف ما يَصْلُح له فهو يعجِز عن التحكم بروحه ومعرفة ما يصلحها؛ فلابد من التسليم لمن يتحكم ببدنه وروحه وهو الله.

كانت البشرية مرتقية متحضرة قبل العلمانية

كما أن العلمانية طور من أطوار الحكم في البشرية، وكانت البشرية دونها مرتقيةً حضارياً، فكثير من الحضارات وُجدت بلا علمانية، أَوَلَا يعلم هؤلاء أن حضارة أوروبا أشرقت من شمس الأندلس التي لم تعرف يوماً حُكم العلمانية، وكان القائم فيها هو حكم الإسلام.

دلائل الفطرة

وأما الفطرة فالناس مفطورون على الإسلام، وحقيقته الاستسلام لله. وفكرة العلمانية تنافي الاستسلام لله؛ لأنها تجعل حكم الله نافذاً في شأن دون آخر فهي مناقضةٌ الفطرة، وهم أيضاً مفطورون على طلب مصالحهم ومُقِرُّون بأن الصلاح يحصل بحفظ من يدبر أمرهم وهو الله، فهو بهم أعلم،

وما أرشدهم إليه أحكم، فكيف لا يكون لحكمه وِلاية عليهم في دنياهم وهو المدبِّر لهم.

تلك الدلائل تثبت أن العلمانية كفر

وهذه الدلائل على اختلاف أنواعها من القرآن والسنة والإجماع والعقل والفطرة تحقق كون العلمانية كفراً، فاعتقاد حياة بلا دين يناقض أصل الإسلام في التسليم لله والاتباع لرسوله ﷺ والعمل بدينه والحكم بشرعه، ومن هنا صرَّح العُلماء بأن العلمانية كفر مخرج من الملة، ومن هؤلاء من علماء بلادنا أعضاء اللجنة الدائمة للإفتاء، وأعضاء هيئة كبار العلماء:

- عبد العزيز بن باز.
- ومحمد بن عثيمين
- وبكر أبو زيد.
- وعبد الله بن غديان.
- وعبد العزيز آل الشيخ.
- وصالح بن فوزان. رحم الله الأموات وحفظ الأحياء.

هل العلمانية لديها مشكلة مع الإسلام

والسؤال الشائع المطروح اليوم: **هل العلمانية لديها مشكلة مع الإسلام؟**

جوابه الواضح عند علماء الإسلام الذين يدينون بدين الحق لله وحده: **نعم**. لأنها تحول دون العمل بأحكام الإسلام في شؤون الناس، فَتُفَرِّغ حياتهم من الدين، وهذا يُناقض أصل الشريعة ويبطل علاقة الإنسان مع الله، ويجعله نداً له، مع تكذيب الرسول ﷺ وعدم الانقياد لما جاء به من الحق.

المنزل الثاني: خطر العلمانية ويتبين في عشرة شرور

هذه هي حقيقة العلمانية أما خطرها على المسلمين فيمكن عرضه في عشرة شرور:

الشر الأول نزع التوحيد من القلوب

❁ **فالشر الأول**: نزع توحيد الله من القلوب لما فيها من مناقضة أصل التسليم لله، والجري وراء بهرج العقل، ولا يستقيم دين أحد إلا بالتسليم لله، وجعل العقل خاضعاً لما بيَّنه وأبداه. مع ما فيها من التعلق بالأسباب والإعراض عن مسببها ﷻ، وجعلِ القِيَم الروحية قِيَماً سَلْبية، وإتاحة المجال لانتشار الإلحاد والاغتراب(1)، وإحلال الغرائز الدنيوية كالمنفعة والطمع والتصارع على البقاء بديلاً عنها.

الشر الثاني إبطال طاعة الرسول ﷺ

❁ **والشر الثاني**: إبطال طاعة الرسول ﷺ، والدعوة إلى تنحية السنة النبوية، بدعوى أنها حالت بين الناس وبين فهم القرآن، ومنعتهم معرفة دين الله، بل التشكيك في النبوة ومعارضة السنن. وأعجب شيء أن يجعل أحدهم ختم النبوة سبيلاً لإبطالها، وأنه هو روح الشرع! لما قال:

---

(١) الاغتراب بأن يصير المرء غريباً في تصرفاته وعاداته.

«ولقد حرر الإسلام العقل البشري من سلطان النبوة من حيث إعلانه إنهاءها كلية وتخليص البشرية منها». قاصداً أن ختم النبوة وعدم مجيء نبي بعد محمد ﷺ هو بوابة إلغاء العمل بسلطانها.

الشر الثالث تعطيل أحكام التشريع في أبواب كثيرة

❁ **والشر الثالث** : تعطيل أحكام التشريع الإسلامي في أبواب كثيرة ومحو دائرة الحلال والحرام، فالعلمانية تَصْدَعُ أنَّه لا شريعة لله في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في العلم ولا في الاجتماع ولا في الإعلام ولا في الرياضة ولا في الفن، ويُشِيعون دعاوى مُجحفة في سبيل تعطيلها، كدعوى جمود الشريعة، وعدم مواكبتها الحضارة، وأنها تدعو إلى العزلة والانحياز الذاتي، واضطهاد حرية الفكر، وتَحُول دون الإبداع والرقي.

الدعاوى التي يشيعها العلمانيون لإبطال الشريعة

الشر الرابع : مسخ هوية الأمة

❁ **والشر الرابع**: مسخ هُوِيَّة الأمة، ومحو خَيْرِيَّتِها، وبترُ صلتها بدينها وتاريخها، وتسييرها وراء مبادئ صنعت خارج مصادرها، وأعدت لغير أهلها. فالعلمانية التي ناسبت بلاداً يحتدم فيها الصراع بين الكنيسة والدولة والرب والإنسان لا تناسب أمة شرفها الله بالإسلام، وأكرمها ببعثة محمد عليه الصلاة والسلام، ووهبها الرب أكمل دينٍ ونظام.

ومن طرق العلمانيين في مسخ هوية الأمة المسلمة

ومن مفردات هذا الإضعاف النظرة الإقصائية للغة العربية وتهميشها، لعدم صلاحيتها كلغة اتصال، وتغيير النظام الاجتماعي؛ بتفكيك الأسرة وزحزحة سلطان الوالد والزوج، وإشاعة الفواحش؛ بفتح فوضى العلاقات، والاحتكاك البشري، والدعوة إلى تحرير المرأة وفق النمط الغربي.

الشر الخامس: إلغاء مدونات التراث الإسلامي

❁ **والشر الخامس**: إلغاء مدونات التراث الإسلامي، ومصادرة الجهود المبذولة فيه، وتسليط معول نقض الموروث عليها، وازدراء مضامينها، وتصوير سذاجتها، وزعم خلوها من الثقافة والفكر، والطعن فيها، ونزع هيمنتها وهيبتها من نفوس المسلمين.

الشر السادس: إساءة الظنون بسلفنا السابق

❁ **والشر السادس**: إساءة الظنون بسلفنا السابق، وهم يرون أن أعمالهم كانت سبباً لعرقلة مسيرة التطوير، ونَصَّبَت أوصياء على الخلق، يصرحون بهذا تارة ويخفونه في لحن القول تارةً أخرى، فممن تناولوه عثمان ومعاوية رضي الله عنهما، والإمام أحمد، وشيخ الإسلام ابن تيمية. وهم يطعنون في حكام وعلماء هذه البلاد من عهد دولة الإمام محمد بن سعود – رحمه الله – إلى يومنا هذا ويتكاتمون ذلك، لكن صدورهم أفرغته في أوعية مشهورة من أبرزها الروايات والقَصص.

الشر السابع: تجريد الأجيال من الاعتزاز بحضارتهم الإسلامية

❁ **والشر السابع** : تجريد الأجيال من الاعتزاز بحضارتهم الإسلامية، ومنجزاتها في الفرد والجماعة؛ لأنها عند العلماني لا شيء يستحق الذكر، أو هي فُتات مسروق من الأمم المتقدمة كاليونان والأشوريين، فتلك الحضارة كرَّست هيمنة الشريعة ولم يستطع الأحرار الخروج من عباءتها، وعندما حاولوا كُفِّروا وسُفِكت دِماؤهم، ويَعْنون بالأحرار الزنادقة المكذبين بالله ورسوله ﷺ .

الشـر الثـامن: إقصـاء العلماء وحملة الشريعة مـن القيام بواجبهم تجاه الأمـة

❁ **والشر الثامن** : إقصاء العلماء وحملة الشريعة من القيام بواجبهم الديني والاجتماعي، وإسقاط اعتبارهم، ومحاصرة جهودهم، والحيلولة دون تواصلهم مع الناس، وعرقلة دعوتهم، وتوهين العلوم الشرعية والوظائف الدينية، ومحاولة صناعة دمىً تكيف الدين وَفق المقياس العلماني.

الشـر التاسـع: تعظـيم الأقـزام المتمـردين عـلى الشرع والعرف وتلميعهم

❁ **والشر التاسع** : تعظيم الأقزام المتمردين على الشرع والعُرف، وتلميع من حارب الله ورسوله ﷺ وتقديمهم سادة وعظماء ورواد للفكر ومنارات للحرية وقادة للإنسانية، وحقيقة أقوالهم الكفر الصراح.

الشـر العاشر: تيسير سبل أعـدائنا للتسـلط علينـا

❁ **والشر العاشر** : تيسير سبل أعدائنا للتسلط علينا سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو اجتماعياً، فمدرسة العلمانية لا تدين بالفضل لأحد من أمتنا، ولا ترى فائدة فينا، وقبلة قلوبهم إلى غيرنا، فهم أعداءٌ لنا ولبلادنا وأمتنا، ويرون في هذه البلاد[1] حكاماً وعلماء ورعاة ورعية شُذّاذاً متخلفين. قبح الله الأفاكين.

المخرج من هـذه الشـرور

وأمام هذه الشرور وغيرها فالملجأ هو اللجوء إلى الله، والفرار إليه، والتمسك بدينه، والتعلق بعروته الوثقى، والثبات على الإسلام، والاعتزاز بالانتماء إليه، فقوة الله فوق كل قوة، ومكر الله فوق كل مكر، فإن الله ينصر عباده المؤمنين ويبطل كيد الكائدين.

---

(١) يقصد بلاد الحرمين المملكة العربية السعودية.

وقد تكفل الله بحفظ دينه ونصرة أهله إذا سعوا في نصرته، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡأَرۡضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ ﴾ وقال تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٨ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾. وقال النبي ﷺ: «لن يزال أمر هذه الأمة مستقيماً حتى تقوم الساعة» أو قال : «حتى يأتي أمر الله» رواه مسلم. وقال ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك» وقال ﷺ: «ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله هذا الدين بعز عزيز أو بذل ذليل عزاً يعز الله به الإسلام وذِلاً يُذِل الله به الكفر» رواه أحمد وإسناده صحيح.

حظيت المملكة العربية السعودية بدولة الإسلام وإسلامية الدولة

فإذا عرفت حقيقة العلمانية وخطرها، فإن من النعمة المستحِقة شكر الله عليها ما حَظِيت به هذه البلاد من دولة الإسلام، وإسلامية الدولة، فبينما تتصدر العلمانية المشهد في أنظمة حكم كثيرة تجد النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية يَنُصُّ في:

📖 **المادة الأولى:** «أن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ».

🕮 **وفي المادة السادسة:** «يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره».

🕮 **وفي المادة السابعة:** «يَستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة».

🕮 **وفي المادة الثامنة:** «يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية»

🕮 **وفي المادة الثالثة والعشرون** : «تحمي الدولة عقيدة الإسلام وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتقوم بواجب الدعوة إلى الله».

🕮 **وفي المادة الثالثة والثلاثون** : «تُنشئ الدولة القوات المسلحة وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة والحرمين الشريفين والمجتمع والوطن»

🕮 **وفي المادة الخامسة والأربعون** : «مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ».

🕮 **وفي المادة الثامنة والأربعون:** «تُطَبِّق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة وما يُصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة».

🕮 **وفي المادة الخامسة والخمسون** : «يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طَبَقاً لأحكام الإسلام ويُشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة وحماية البلاد والدفاع عنها».

ما يوجد من نقص وتقصير توجبه الجبلة البشرية والمرحلة الحضارية

وإن ما يوجد فيها من نقص وتقصير فموجبه الجبلة البشرية، أو المرحلة الحضارية، فكل بني آدم خطَّاء، والإيمان يزيد وينقص، وهذا كما يكون في الأفراد يكون في الدول أيضاً على حد سواء، وأحكام الضعف غير أحكام القوة، ودفع النقص يكون بالنصح والدعوة والإرشاد وإنكار المنكرات ونشر العلم وبيان الحق والصبر على ذلك كله مع الاستغفار والتوبة والسعي في الاستكثار من الأعمال الماحية للذنوب الواقعة.

ألا وإن كل ذي نعمة محسود، فبلادنا الآن تواجه دعوتين ماكرتين أخطر من ذي قبل حول علمانية الدولة السعودية:

المملكة اليوم تواجه دعوتين ماكرتين أخطر من ذي قبل

- فقوم يَـجُرُّونَها إليها ساعين في نشرها والدعوة إليها، منتهزين كل فرصة مواتية في تزيينها والإغراء بها.
- وقوم يُـجْرُونها عليها، فيتهمون هذه البلاد بالعلمانية والسير الحثيث إليها وتحويلها عن نهجها المعهود لآل سعود.

من مسالك أهل الأهواء شيطنة الدولة السعودية بشبح العلمانية

فمن مسالك أهل الأهواء من الغلاة والجفاة شيطنة الدولة السعودية بشبح العلمانية، فمنهم من يتخذ ذلك بوقاً ينفخ فيه لشحذ النفوس نحو جهاد مقدس، ومنهم من يتخذه سوقاً يُنَفِّقُ فيه سِلعة العلمانية لِتَرُوجَ وتُلبس.

ومن جهاد هاتين الطائفتين أن يسعى الصادقون على اختلاف مراتبهم ووظائفهم في أمرين عظيمين حفظاً للديانة، وأداءً للأمانة، وإبراءً للذمة، وصيانة للبلد والوطن والأمة:

ومـن جهـاد الطـائفتين السابقتين السعي لتحقيـق أمـــرين هـــامين

أحدهما : تعزيز حكم الإسلام في شؤون بلادنا كلها صغيرها وكبيرها، وخاصها وعامها، وألا يُترك شيء مما شُيِّد على هذا، ولا يُهدر العمل به.

والآخر : تعزيز الثقة في الحكم بالإسلام بين الراعي والرعية، والحاكم والمحكوم، وأن صمَّام الأمان في القوة والبقاء لبلادنا هو الإسلام، فبلادنا الإسلام والإسلام لبلادنا.

وإن مما يُرجى ويُؤْمل في حَمَلة العلم، وأقلام الحق من العلماء والقضاة والمشايخ والمعلمين والخطباء وأئمة المساجد أن يبذلوا ما يُمكنهم في حماية الدين والدولة، ونشر الفضائل، ومحاربة الرذائل، وحراسة الشريعة والوطن؛ تقريراً لأصولها الراسخة وتأكيداً على مسيرتها الواضحة، من غير مبالاةً بتهم المبطلين، وتشغيب المُشغِّبين، مستمدين قوتهم من الصدق مع الله، وطلب رضاه، وتحقيق الحب في الله والبُغض في الله.

المملكـة دار الإسـلام وحصـنه المنيـع

وإن مما تقوى به العزائم في تحصيل الغنائم؛ العلمَ بأن المملكة العربية السعودية هي دار الإسلام، وحصنه المنيع، ودرعه الذي تكسرت عليه موجات الانحرافات الفكرية المعاصرة؛ القومية، والناصرية، والشيوعية، ووِلاية الفقيه، والغلو المتطرف.

وأقول إحساناً للظن بالله، وثقة في أهل بلادي، حكاماً ومحكومين، رجالاً ونساءً، ستنكسر موجة العلمانية على هذه الصخرة، ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون،

إن الله لا يضيع عمل المصلحين، ولا يصلح عمل المفسدين، والله مولانا ولا مولى للمُبطلين.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَا تَا۟يْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

اللهم احفظنا بالإسلام قائمين، واحفظنا بالإسلام قاعدين، واحفظنا بالإسلام نائمين، اللهم احفظ على هذه البلاد دينها ودنياها وإيمانها وأمنها، اللهم وفق خادم الحرمين وولي أمره للبر والتقوى، وخذ بنواصيهما لما تحب وترضى، وارزقهما البطانة الصالحة الناصحة، وجنبهما بطانة السوء، اللهم قوِّ عزائم العلماء وهمم الأتقياء في القيام بأمانة البلاغ وحراسة الشريعة، وألِّف بين قلوبهم، واجعلهم هداة مهتدين غير ضالين ولا مضلين.

اللهم إنا نعوذ بك من شر الأشرار، وكيد الفجار، اللهم إنا نعوذ بك من شرورهم وندرأ بك في نحورهم، اللهم أَحْيِنا حياة سعيدة، وتوفنا وفاة حميدة، اللهم أَرِنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وَأَرِنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه، اللهم آت نفوسنا تقواها وزكها أنت خير من زكاها أنت وليها ومولاها، اللهم إنا نسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى.

وفي ختام هذه المحاضرة أشكر لكم جميعاً حضوركم وإنصاتكم، سائلاً الله أن تكون نافعة لي ولكم، وحُجَّة لي ولكم، ومزيداً من البصيرة للمؤمنين، وثقة بالإسلام والدين، وثباتاً على الحق واليقين.

وأُفِيدكم بأن سماحة المفتي قد عَرَضَ له من الشغل ما منعه من الحضور للتعليق على هذه المحاضرة، كما أن السؤالات التي رُفِعَت منكم هي سؤالات تُوجَّهُ إليه وهو غير حاضر هنا، وأنا لست نائباً عنه في الإجابة على هذه الأسئلة، فعسى أن تُرجى إلى محاضرة قادمة يكون فيه حاضراً ويجيبكم على هذه السؤالات. والله أعلم، والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.